التحليل اللغوي الحديث
قراءة وصفية

المدرس الدكتور
عبد علي صبيح خلف
جامعة ميسان - كلية التربية الأساسية

التحليل اللغوي الحديث قراءة وصفية

المدرس الدكتور
عبد علي صبيح خلف
جامعة ميسان - كلية التربية الأساسية

المدخل :

هناك منهجان عند النحاة هما، المنهج المعياري ، وهو منهج القياس المتشدد الذي يقوم على الفلسفة والعقل في التعامل مع المادة اللغوية ،والمنهج الوصفي الذي تتمظهر فيه دراسة النحو العربي دراسة نحوية معاصرة ، بإعادة قراءة الدرس اللساني العربي قراءة جديدة مستفيداً من معطيات الدرس اللغوي الحديث ، وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه من إعادة الدرس النحوي ، لذلك دعوا إلى دراسة الجملة والتركيب ومحاولة ربط النحو بالبلاغة ، ومحاولتهم تفسير الظواهر الإعرابية تفسيراً معاصراً لفهم المعنى ، وأبرز من مثل هذا الاتجاه : الأستاذ (إبراهيم مصطفى) ، والدكتور (مهدي المخزومي) ، والدكتور (أحمد عبد الستار الجواري) ، والدكتور (تمام حسان) ، والدكتور (عبده الراجحي) .

إن هذا الاتجاه حيّ مثمر ، ولابد من أن يكون هناك تواصل بين الحاضر والماضي ، فلا نهمل الموروث النحوي العربي ، بل نحاول قراءته حتى نستطيع أن نقربه من مفاهيم الفكر النحوي في العصر الحديث ، لأنّ هذا الموروث منجز ثقافي أنتجته عقلية العربي آنذاك.

ومن الضروري أن ننظر إلى النحو العربي ضمن استعمالاته اللغوية ، ونعترف بالبعد التاريخي للغة ، لأنّ اللغة تنمو وتتطور ، فهناك استعمال بقي مستمراً ، وهناك استعمال أصبح مهملاً ، كالفعلين : (اخلولق) ، و (عسى) ،

فالفعل (عسى) ما يزال مستعملاً ، في حين أن الفعل (اخلولق) ما بقي له استعمال في اللغة في العصر الحديث ، ولا نلجأ إليه نطقاً أو كتابة ، [١].

وهنا يمكن القول انّ هذه الاتجاهات الحديثة تحاول أن تؤسس لها أصولاً لنظرية تسعى إلى جعل الدرس النحوي سهلاً تأخذ أنماطاً وطرائق مختلفة ، واختلف الدارسون في تحديد طبيعة مفاهيم هذه الاتجاهات ، وأبعادها ، ونلحظ أن بعضهم كان متأثراً بمناهج الدراسات الغربية الحديثة ، فسلك طريق الحداثة في تعليل الظواهر اللغوية وتفسيرها ، وممن مثلوا هذا الاتجاه الدكتور (نهاد الموسى) ، والدكتور (خليل أحمد عمايرة) ، والدكتور (ميشال زكريا).

وقدانضوت دراساتهم بموجة الحداثة ، فدرسوا المنهج الوصفي الذي يعنى بإنتاج معرفة نحوية قابلة للنمو ، والحياة ، والتجدد. وقد عدت الوصفية منهجاً حديثاً ،لأنها كانت نتيجة للمنهج التاريخي أو المنهج المعياري ، والنحو الوصفي فرع من فروع علم اللغة الحديث، الذي برز أوائل هذا القرن ، ثم أخذ يضرب جذوره ويتأصل في الدرس النحوي ((واستعمال الوصفي مصطلحاً في الدرس اللغوي إنما كان نتيجة للمنهج التأريخي الذي وجه أعمال اللغويين الأوربيين حتى أواخر القرن الماضي)) [٢].

وشهدت دراسة اللغة أوائل القرن العشرين تطوراً يعد أساساً في بدء علم اللغة الحديث ، وتوجهت دراسة هذا العلم في ضوء المنهج الوصفي الذي عني بدراسة (النحو) ، ولابد من أن نتوقف – قليلاً – على مؤسس علم اللغة الحديث ، العالم السويسري (فرديناند دي سوسير) ، وهو صاحب فكرة المنهج الوصفي الحديث ، وله حضور واضح في الدرس اللغوي ، فقد عارض طريقة دراسة اللغة دراسة تاريخية ، وقرر أن اللغة

ينبغي أن تدرس بعد اكتمال تدوينها وتقنينها وفي حال استقرارها ، في بيئة وزمان محدّد، وسميت هذه الدراسة بـ (وصفية اللغة) [٣]. ولذلك ((يشار دائماً إلى المنهج الوصفي في علم اللغة بأنه ساكن ففيه توصف اللغة بوجه عام

على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ، ليس ضرورياً أن تكون في الزمن الحاضر)) [٤]. ويرى اللغويون المحدثون أن المنهج الوصفي يصلح لدراسة اللغة على أساس علمي ، فقد بنى (سوسير) نظريته تأسيساً على فكرة (العلامة اللغوية) ، واصفاً اللغة بأنها نظام معرفي من العلامات ، و ((أن فكرة العلامة هي التي كان يبحث عنها لوضع منهج علمي وصفي ، لأنها هي الشيء الذي يمكن تحديده وتعيينه ، وهي تتسع عنده لتشمل كل ما يمكن تمييزه كالجمل والعبارات والمورفيمات)) [٥].

ومن هنا نستنتج أن اللغة في فكر (سوسير) نشاط اجتماعي ، وأن المجتمع تواضع على وضع الألفاظ بصورة اعتباطية ، فالدال في اللغة هو اللفظ الذي يحيل إلى مدلول خارج نطاق اللغة ، ويكون المنهج الوصفي على الرغم من تأكيده عنصر المعنى في الكلام الإنساني قد ركز اهتمامه ببحث الأنماط والتراكيب الشكلية في اللغة [٦].

لقد أكد (سوسير) البنية اللغوية بوصفها ظاهرة لغوية ويقصد بها : التركيب الداخلي ويشمل : الصرف والنحو ، والتركيب الداخلي المشار إليه أهم مميزات اللغة ، وأكد أن اللغة ظاهرة اجتماعية يجب أن تدرس في ضوء هذا المفهوم،وأن الرموز الصوتية لا معنى لها ، وإنما تكون هناك علاقة الأصوات بعضها ببعض. وبعد وفاة (سوسير) صاحب النظرية المعرفية الحديثة في علم اللغة ، بدأ علماء اللغة يهتمون بالدراسات الوصفية ، وبأصوات اللغة وقواعدها ومفرداتها [٧].

انّ الدراسات اللغوية الحديثة أولت التركيب الشكلي أو البنية الظاهرية للغة اهتماماً كبيراً. وقد تم انجاز واسع في وصف النظام الصوتي لعدد من اللغات الحديثة. ووصف النظامان الصرفي ، أي : التركيب الداخلي للمفردات ، والنحوي ، أي : التركيب الداخلي للجمل ، وقد تم اكتشاف قواعد جديدة مجتلبة من علاقة المفردات بعضها ببعض داخل الجمل. وهكذا

أصبحت مفهومية قواعد اللغة الجديدة قواعد وصفية لا معيارية ، فكل كلام منطوق يعد سليماً ، فلم يكن هناك معيار للصواب والخطأ يقيد اللغة [٨].

ومن هنا ((كانت دراسة الأصوات من وجهة نظر المخارج والصفات مقدمة لدراسة علم التشكيل الصوتي الذي يعبر عن النظام الرمزي الذي تنظم به الأصوات))[٩]. فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة مستويات اللغة أو اللهجة ، فيدرس أصوات اللغة ومقاطعها ، وأبنيتها ، ودلالاتها ، وتراكيبها ، وألفاظها ، ولا يخرج عن دائرة الوصف للواقع اللغوي ،من دون التعرض لتفسير الظاهرة [١٠].

المبحث الأول

المنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة:

والدرس اللغوي الحديث يستعمل (المنهج العلمي) في دراسة اللغة ، وهو يختلف – تماماً – عن الدرس التقليدي (القديم) ، بأنه ((ينظر إلى اللغة نظرة وصفية يعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل ، ولا يهدف إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة ، بل كل ما يهدف إليه هو وصف نظام اللغة الصوتي والصرفي والنحوي ووضع معاجمها))[١١].

فالقواعد التقليدية في اللغات الأوربية ((مزيج من المبادئ والأساليب التي ظهرت بأشكال مختلفة في عصور مختلفة واستخدمتها مدارس لغوية متعددة. ففي القواعد التقليدية مثلاً آراء في تركيب الجملة ترجع إلى أفلاطون وأرسطو، وفيها نظريات عن أجزاء الكلام تعود إلى (الرواقيين) ، وفيها أفكار عن طبيعة المعنى انتشرت في بعض فترات القرون الوسطى ، وفيها فرضيات عن علاقة اللغة بالعقل كانت شائعة بين فلاسفة القرن السابع عشر ، وفيها آراء عن اللغة الصحيحة أو الفصحى منحدرة من قواعد وضعت في القرن الثامن عشر في انكلترا وفيها دراسات عن تاريخ اللغة تعود إلى القرن التاسع عشر)) [١٢].

إذن هذا هو السبب الرئيس الذي دفع علماء اللغة الوصفيين إلى الاهتمام باللغة المنطوقة في قواعدهم ،من دون الاهتمام باللغة المكتوبة ، لأنهم رأوا أن اللغة نظام صوتي وهو الذي يؤلف جزءاً مهماً من نظامها العام ، ولا تستطيع أية لغة مكتوبة أن تعبر عنها تعبيراً كاملاً ، فالنظام الصوتي لا يكون جزءاً من قواعد الدراسة التقليدية ، في حين اتخذه اللغويون المحدثون في أوربا جزءاً مهماً في دراساتهم الوصفية [١٣].

فالفرق بين الدراسة اللغوية التقليدية والدراسة اللغوية الوصفية هو أن اللغوي في الدراسة الأولى يضع قواعد تعصم اللسان من اللحن ، وتقيد مستعمل اللغة بمقياس لغوي محدد ، لا يصح الخروج عنه ، في حين أن الدراسة الثانية لا تفرض على مستعمل اللغة أن يضع قواعد وقوانين تفرض على دارسي اللغة [١٤].

وللمنهج الوصفي أسس عامة تتوزعها أفكار تنظيمية للمنهج وقواعد عملية في التحليل ، منها أن الوصف لأيّة لغة ينبغي أن يبدأ من الصورة المنظومة إلى الصورة المكتوبة ، والعكس خلاف ذلك [١٥] ، لأن للغة وجهين : الوجه الأول وهو (الكلام) الذي تميل إليه الوصفية خاصة ، والوجه الثاني وهو (الكتابة) ، لذا قسم اللغويون اللغة على : لغة الكلام ،ولغة الكتابة ، ولغة الكلام تصلح لعملية التحليل اللغوي ، ولغة الكتابة تتمظهر من خلالها صورة أو شكل التحليل اللغوي ، ومن هنا برز الاهتمام بالجانبين الشكلي والوظيفي للغة [١٦].

ويتخذ وصف اللغة ثلاث طرائق متكاملة في تحليل الظواهر اللغوية وصولاً منه إلى تقعيدها[١٧] ، وهي: استقراء المادة اللغوية مشافهة ، ثم تقسيمها أقساماً وتسمية كل قسم منها ، ثم وضع المصطلحات الدالة على هذه الأقسام للوصول إلى وضع القواعد الكلية والجزئية التي نتجت عن الاستقراء ، لذا يعد البدء بالاستقراء وتسجيل الظواهر أهم الأسس التي يعول عليها وصف اللغة خلافاً للمعيار الذي يبدأ بتقعيد اللغة [١٨].

ومن هنا نرى أن وصف الظاهرة لا يمكن أن يتمّ إلا بانعكاسها على منهج علمي لاستكشاف معرفية اللغة ، من خلال مستويات التحليل اللغوي : الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي .

والوصفية تعد تحولاً في الدرس اللغوي ، وقد ظلت تسعى إلى تغيير الموروث النحوي القديم بما يوافق البحث العلمي الموضوعي في تحليل الظاهرة ، والنحو الوصفي في تحليله التركيبي للغة يتجلى في دراسة الظاهرة وارتباطها بالظواهر الأخرى ، وقد اهتمت دراسته بالأشكال اللغوية بوصفها أنماطاً يمكن استكشافها ووصفها من خلال قوانين العلاقات ، وقد تناول ((كل النطوق اللغوية على ميزان واحد من البحث، ، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية أيضاً في النحو الوصفي ، ولكن ذلك يرجع إلى كثرة استعمالها وليس إلى افتراضات سابقة)) [١٩].

ولابدمن أن نشير إلى أن الوصفيين العرب قد ألفوا كتباً كثيرة تعرض للمناهج الحديثة في الدراسات اللغوية ، والتي انتقدوا فيها النحو التقليدي الأوربي ، وانتقدوا النحو العربي بوصفه قد تأثر بالمنطق الأرسطي ، مما أدى ذلك إلى سيطرة النزعة المنطقية والفلسفية على بناء قواعده ، والإسراف في التأويل والتقدير ، مما يجعله بعيداً عن طبيعة اللغة ،و الاستعمال اللغوي[٢٠] ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور (احمد مكي الأنصاري) ، لانّ (الفراء)(ت ٢٠٧ هـ) قد قدر (مبتدأ) لا حاجة للكلام به في قوله تعالى :

((إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاء * فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً * عُرُباً أَتْرَاباً * لِّأَصْحَابِ الْيَمِينِ)) ﴿الواقعة :٣٥-٣٨﴾

فكان يعرب (أصحاب اليمين) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هذا) ، وقد رد عليه الدكتور (أحمد الأنصاري) بأنه لو علق الجار والمجرور بالفعل لكان أجمل وأوجز [٢١] ، وقد قدر فعلاً محذوفاً في قوله تعالى : ((ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ)) ﴿المائدة:٧١﴾.

فرأى أن كلمة (كثير) مرفوعة بفعل محذوف ، وقد رد عليه أيضاً بأنه لو جعلها بدلاً لكان أيسر ، أو إنها (فاعل) ، وواو الجماعة علامة مجردة كما قال بعضهم [٢٢].

وهذا التوجه في تحليل الظواهر اللغوية – في ضوء المنهج الفلسفي المعياري – يتناقض – تماماً – مع تفكير بعض الوصفيين العرب المعاصرين الذين ساروا على منهج الوصفية الغربية ، الذي يرفض الحذف والتقدير والتأويل ، ولاسيما في القرآن الكريم ، لأن ذالك يعد نقصاً فيه ، وهذا ما تجل عنه نصوص الذكر الحليم.

فليس كل الوصفيين العرب كانوا متأثرين بالمناهج الغربية ، ممثلاً بالأستاذ (إبراهيم مصطفى) و الدكتور(المخزومي) فلم يصرحا بذلك ، وكانا يعتمدان على النصوص النحوية القديمة ، فالوصفية كانت موجودة – فعلاً - في تراثنا القديم ، ولكن فضل المناهج الغربية هو التحفيز في إحيائها وإعادة صياغتها على وفق الأسس اللسانية الحديثة ، ولعلنا نجد الدكتور (عبده الراجحي) كذلك ، ويمكن أن نلمس المنهج الوصفي التحويلي عند (ميشال زكريا) و (محمد الخولي) ، لأنهما اعتمدا نظرية تشومسكي بدون مقدمات.

ولعل من دوافع الأخذ بهذا المنهج ، أن النحويين المحدثين أبعدوا الأفكار الفلسفية في الدرس النحوي، ودعوتهم إلغاء مبدأ العامل ، والعلة ، فالفاعل مرفوع ، وهي علة أولية ، فلا داعي إلى السؤال لماذا كان الفاعل مرفوعاً ؟ لأن هذا يقودنا إلى التعليل المنطقي الفلسفي ، فالعرب هكذا نطقت ،

وهذا الأمر سيلغي العلة ،وأن بعض الوصفيين قد أخذ بمقولة الكسائي(ت ١٨٩ هـ) : ((أي هكذا خلقت))[٢٣] ، وهذه المقولة تعد من جذور الوصفية الممتدة في أغوار الدرس النحوي القديم[٢٤] ، وأن الكسائي وغيره من الكوفيين قد التمسوا عللاً لمسائل نحوية كثيرة.

و رفضوا القياس ، لأنّ النحاة قد تمادوا فيه ، وعدوه منبعاً رئيساً تستمد منه القواعد النحوية[٢٥].

ومن الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو العربي التقليدي ، أن النحو العربي لم يميز (مستويات اللغة) بوضوح ، إنما كانت هناك عملية إدماج في المستويات كما هي الحال في كتب النحو التي ظلت تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية ، بحيث لا يتحدد أسس التحليل في نسق منهجي واضح ، فهذا الخلط يؤدي تداخلاً تتناقض فيه الأحكام في كثير من الحالات [٢٦].

ولو تتبعنا أوليات النحو العربي ، لوجدناه متصلاً اتصالاً مباشراً بالواقع اللغوي الذي يميزه الاستعمال ، والاستعمال من أهم ركائز المنهج الوصفي ، لأنّ الوصف قرينة الاستعمال ، ووصف اللغة يقودنا إلى النظر في استعمالها الواقعي ((والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي... وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ، ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه (النقل) و (الرواية) ، وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفي في تناول كثير من ظواهر اللغة))[٢٧].

وأدى الاتصال بالواقع اللغوي إلى تناول الظاهرة اللغوية على أساس شكلي وليس على أساس معنوي ويقصد بالشكل : (الظاهر) ، والوصفية تهتم بالظاهرمن دون غيره ، فالنحاة الأوائل تناولوا الظواهر اللغوية على أساس شكلي وهو مبدأ من مبادئ الوصفية.

فالدراسات اللغوية قد بدأت وصفية في كثير من أصولها وانتهت إلى المعيارية ، وقد اعتمدت في بدايتها على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية : السماع ، والمشافهة ، ثم باتت القواعد خاضعة للاستقراء ، وتوقف الاستقراء فتحولت الدراسات اللغوية من الوصف إلى المعيار.

ووجهت انتقادات إلى منهج النحاة واللغويين الذي جنحت إليه الدراسة اللغوية ، ولعل أبرزها دعوة (ابن مضاء القرطبي)(ت ٥٩٢ هـ) في الرد على أصول النحويين ، والدعوة إلى دراسة النحو بحسب ظاهره والابتعاد عن

التأويلات والتقديرات تمشياً مع مذهبه الأصولي في الظاهرية ، فقد دعا إلى إلغاء بعض الأصول الأساسية في المنهج النحوي التقليدي ، كالعلل ، والأقيسة والعوامل النحوية ، ودعا إلى الابتعاد عن التقدير ، ورفض القول بتقدير متعلقات الظرف ، والجار والمجرور ، وذهب إلى أن الجملة وحدة لغوية قائمة بذاتها ، يفهمها السامع من دون تقدير ، نحو : (زيد في الدار) فلا داعي إلى تقدير : (زيد مستقر في الدار) ، وفي قولنا : (مررت برجل من قريش) ، وتقديره : (كائن من قريش) ، ((وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) ، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار)) [٢٨].

فكرة تيسير النحو العربي وتجديده في ضوء الوصفية:

تناول الوصفيون في العصر الحديث بشكل مكثف عيوب المنهج النحوي القديم ، وتناولوه بالنقد والتجريح ، ، و كانت دعواهم متمثلة بصعوبة النحو العربي ، وعدم قدرته على مواكبة الحياة في العصر الحديث ؛ لأنّه يفتقد أسس المعاصرة ، فهو نتاج صنعته عقلية العربي قديماً ، ولا يمكن أن يلبي شروط الحياة المعاصرة ، فلا بد من تيسيره ، لإعادة بناء صرح النحو العربي.

فقد ذهب الدارسون المحدثون إلى أن النحو العربي ، صعب ، شاق ؛ لأنّ مناهجه قد اضطربت ، وبات من الصعوبة فهم قواعده ، فمن الضروري تغييرها ، وذلك بتيسيره لكي تسهل عملية تعليمه ، فإحياء النحو لا يتم إلا بتنقيته من شوائب الفلسفة ، والمنطق ، بل يتم باختيار منهج لغوي يرفع عن المتعلمين صعوبات النحو ويسهل أصوله ، ويقرب المتعلم من العربية ويهديه إلى فهم أساليبها [٢٩].

وقد اهتموا بصعوبة النحو العربي وجموده ، فـ((مازال نحو العربية عند أهلها عسيراً غير يسير ، وعراً غير ممهد ، منحرفاً إلى غير قصده ، لا يخلو من تعقيد ، ولا يسلم من انحراف))[٣٠] ، وهذا واضح ؛ لان الميسرين يجمعون على صعوبة النحو العربي ، ووعورته ، فالنحو في نظر الدكتور (عبد الستار

الجواري) مثار الشكوى من المتعلمين والمعلمين ، فضلاً عن سعة مادته ، وتشعبها ، وعدم قدرة الدارس على الإحاطة بها واختلط الأمر واضطرب وصار النحو العربي مشكلة مهمة من مشكلات التعليم في البلاد العربية جميعها [٣١].

إن محاولة تجديد النحو من المحاولات المهمة ، فهي بادرة جادة في إزالة فساد النحو ، وأما المحاولات اللاحقة ، فقد فشلت في أن تكون محاولات تلفت الانتباه ؛ لأنها لم تأت بشي جديد ، فهي محاولات مظهرية [٣٢] ، وأن (نظرية العامل) من أجلى صور ذلك الانحراف ، و أنّ تيسير النحو لا يكون إلا بإزالة هذه العوالق من النحو العربي ، ((فالتيسير ليس اختصاراً ، ولا حذفاً للشروح والتعليقات ، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها ، واستيعابها ، وتمثلها ، ولن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس ، وموضوعاته ، أصولاً ، ومسائل ، ولن يتم هذا إلا بتحقيق هاتين الخطوتين :

الأولى : أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل ، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانية : أن نحدد موضوع الدرس اللغوي ، ونعين نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدىً من أمر ما يبحثون فيه))[٣٣].

الأسس التي بني عليها تجديد النحو في ضوء النظرية الوصفية :

١. إلغاء العامل : لقد جعلت نظرية إلغاء العامل النحوي أول الأسس التي بني عليها تجديد النحو ، ((فإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها ، وبطل كل ما

عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل ، كباب التنازع ، وباب الاشتغال ، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام ، كالقول بالإلغاء والتعليق ، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل ، والقول بإعمال (ليس) ، وأخواتها النافيات إعمال أفعال الكينونة ، وبحمل (إنّ) وأخواتها على الفعل في الإعمال نصباً ورفعاً... إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة)) (٣٤).

٢. تجديد موضوع النحو : إن موضوع الدرس النحوي ((هو الكلمة مؤلفة مع غيرها ، أو هو الجملة ، وتدرس الجملة من حيث نوعها ، ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير ، أو ذكر وحذف ، أو إضمار وإظهار ، ومن حيث ما يطرأ عليها – أي الجملة – من استفهام أو نفي ، أو توكيد. كل هذا مما يرتبط ارتباطاً بموضوع الدرس النحوي ، أعني الجملة ارتباطاً وثيقاً ، لا يصح إغفاله ، أو إهماله))(٣٥).

٣. الاعتماد على المنهج الوصفي : ظهر في دراسة النحو العربي التجديدية أن يكون الدارس نحوياً ، وصافاً ، لم يلتفت إلى الدراسة المعيارية في تحليل النصوص اللغوية ، وأن من وظيفة النحوي ألا يفرض على المتكلم قاعدة أو قانوناً يقيد اللغة ، أو يخطئ لهم أسلوباً ، فاللغة لا يمكن أن تجمد ، فهي تنمو وتتطور. وعلى النحوي ألا يتراجع عن متابعتها ؛ لأنها قادرة لصياغة نماذج لغوية على مر العصور. والنحو دراسة وصفية تطبيقية (٣٦).

هذه هي ملامح الفكر النحوي الحديث التي تألفت منها عناصر النظرية النحوية الوصفية، وملامح المنهج في البحث اللغوي.

ولعل أبرز ملامح هذا المنهج العناية بالظاهرة الأسلوبية والاهتمام بدراستها ، فقد كانت مدار البحث والتحري عند النحويين المحدثين ونقطة الاستقطاب. لذلك فان العزوف عن دراسة الأساليب وانصراف النحويين إلى دراسة المفردة ، وما يعتريها من ظواهر الإعراب والبناء، أصاب الدرس النحوي بالجمود وحرمه مصادر حيويته ، فكان النحويون أبعد الدارسين

اللغويين عن فقه اللغة ونحوها وأساليبها ؛ لأن دراسة الأساليب لا تتم بمثل ما دأب عليه الدارسون ، ولا يتم الوصول إليها بالعكوف على ملاحظة أواخر الكلمات بناءً وإعراباً [٣٧].

ولابد من دراسة الأساليب وتحليلها بالحديث عن أهمية السياق وأثره في تحديد وجهة الكلام ودلالته عند المتكلم والسامع ، ويطلق على السياق مصطلحات منها (مناسبات القول)، و (مقتضى الحال)، و (ظاهر الحال) مما يشكل (الظروف القولية) التي تتحكم فيما يصدر عن المتكلم من كلام يوجه إلى المخاطب ، وما يكتنف ذلك من أسلوب تمليه تلك الأحوال على المتكلم إملاء ، مما كان القدماء يصطلحون عليه (بالمقام) ، وحتى يرد إلى الدرس النحوي ما اقتطع منه ، ويوجهه الوجهة التي تلائم طبيعته ، لابد من معالجة أساليب التعبير المختلفة التي تقوم على ما للأدوات من دلالات ، وعلى المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها في أثناء تأديتها الوظيفة اللغوية من توكيد، ونفي، واستفهام ونحوها[٣٨] ، ((والتنبيه لأهمية السياق وأثره في تحديد طبيعة الجمل وخصائصها الأسلوبية مسألة لم تكن غائبة عن أذهان النحويين الأوائل ، بل إننا نجد التعبير عنها مبثوثاً في كتب النحو في مناسبات كثيرة ، لكنها لم تدرج تحت عنوان واضح ، ولم تشخص بصورة جلية ، بل وردت مشتتة معزولة عن بعضها ، لا نجد لها ظلاً في معالجة النحاة أصول الأساليب ووجهها ، وكان لهذا الإهمال أثره الواضح في فصل دراسة النحو عن دراسة المعاني ، وافتراق السبل لكل من العلمين ، الأمر الذي ما كان ينبغي أن يقع)) [٣٩].

المبحث الثاني

النظامان النحوي والصرفي بإسقاط وصفي

لقد أكد رائد الدراسات اللغوية (سوسير) البنية اللغوية ، أي التركيب الداخلي (الصرفي والنحوي) للغة بوصفه أهم مميزاتها ، وأكد – أيضاً – أهمية اللغة المنطوقة أو لغة الحديث بوصفها المظهر الأساس للغة ، وأنّ اللغة ظاهرة

اجتماعية ، وأنّها ينبغي أن تدرس على هذا الأساس. وأن الرموز الصوتية لا معنى لها بحد ذاتها [٤٠]. وهذه الأصوات المنفردة ينتظم بعضها ببعض لتكون مجموعة تسمى (كلمة) ، وأن هذه الكلمات يجب أن تنتظم في حلقات متصلة وفي نماذج معينة ، هي ما تسمى (جملاً) ، لكي تؤدي الوظيفة المطلوبة منها في التعبير عن المعاني ، ولابد من قوانين أو قواعد ، كي تنتظم هذه الكلمات ، وأن نعرف العلاقات بينها في الجمل المختلفة ، ونستطيع أن نفرق بين جملة وأخرى. وهذه القوانين تسمى قواعد اللغة من نحو وصرف ، وهي التي تكون الصلة بين اللفظ والمعنى ، وركن مهم من أركان الكلام[٤١].

والنظام اللغوي بوصفه وحدة متكاملة مترابطة ، فهو ليس نظاماً منفصلاً مستقلاً ، ((وأن بعض القواعد التي عمل علماء الأصوات على اكتشافها تصل ما بين أصوات اللغة ومفرداتها أي النظام الصوتي والنظام الصرفي للغة. وهذا الكلام ينطبق على النظامين الصرفي والنحوي. ففي حين يمكننا القول أن (علم الصرف) يبحث في الهيكل أو البناء الداخلي للمفردات ، أما (علم النحو) فيبحث في علاقات المفردات بعضها ببعض في الجمل المختلفة ، ولابد من التنبيه بأن كلا من العلمين يرفد الآخر ويتصل به إتصالاً وثيقاً ؛ لأن البنية الداخلية للكلمة تؤثر على علاقاتها مع الكلمات الأخرى في الجملة.

فإذا استعملنا فعلاً مثل (قاتل) في بداية إحدى الجمل فان المستمع يتوقع في الحال أن نتبع ذلك الفعل بفاعل يشير إلى من قام بالمقاتلة وبمفعول به يشير إلى من حصلت المقاتلة معه))[٤٢].

ثم إن جملة (قاتل الرجل عدوه) ، إذا ما طرأ على الفعل (قاتل) تغير داخلي (صرفي) بأن زيدت التاء في أوله ، فأصبح (تقاتل) واستعمل هذا الفعل في بداية إحدى الجمل فان تركيب الجملة (وهي ظاهرة نحوية) يتغير تبعاً لذلك. فلا نعود نتوقع مفعولاً به مثلاً بل نتوقع فاعلاً فقط ، و نتوقع أن يكون الفاعل يشير إلى المثنى أو الجمع ، أي أنّ الجملة الناتجة تكون شبيهة بهذه (تقاتل الرجلان)، أو (تقاتل الرجال) أو أن يكون الفاعل مفرداً على أن

نكمل الجملة بما يدل على اشتراك آخرين في العمل، نحو : تقاتل الرجل مع عدوه [٤٣].

ويتضح من هذا أن هناك ترابطاً واضحاً بين أنظمة اللغة ، وعلى الدارس أن يعالج كلاً من هذه الأنظمة على انفراد ، ومنها النظام الصرفي الذي نحن بصدده ، والذي يمكن أن ندرسه دراسة لغوية وصفية حديثة مبنية على الكلام المسموع ، لا على أساس دراسة معيارية تضع القواعد في إطار يقيد صيغة المفردة ، فالدراسة تعوّل على الناحية الشكلية الظاهرة ، لا على الأصل.

بنية الكلمة في الدرس اللغوي الحديث

يتألف الكلم في العربية بتآلف الأصوات بعضها ببعض ، والبناء في العربيةاذا كان مجرداً هو : الثلاثي ، ويكون في الأسماء والأفعال ، وقد يزيد البناء على ثلاثة ، فيكون على أربعة ، أو على خمسة.

ولا يقل بناء الفعل عن ثلاثة إلا بما يطرأ عليه من تغير ، بتأثير النطق في حالات معينة ، كبناء الفعل على حرفين حين ينطق بصيغة الأمر، نحو : قُمْ من (يقوم) ، وخذ من (يأخذ) ، أو حين تكون على وزن (يفعل) معتلاً منجزماً ، نحو لم يَعد من (يعود) ، ولم يقم من (يقوم).

وهذا هو الشائع والمسموع ، فالحذف من الظواهر اللغوية في الكلام المنطوق الظاهري ،من دون الرجوع إلى الأصل[٤٤]. ((والبناء الثلاثي... هو البناء الخفيف ، الذي يستريح إليه العرب في كلامهم ، وتنطلق به ألسنتهم ، فإذا قل البناء عن ثلاثة أو زاد على ثلاثة ثقل ، وأبطأ اللسان في الانطلاق به. وعلى أبنية الثلاثي انعقدت الأحكام اللغوية العامة ، التي تخضع لها المفردات، من تثنية ، وجمع ، وتصغير ، ونسب. فإذا جاءت أسماء لفظها على حرفين مثل : يد ، ودم ، وأخ ، وأريد تطبيق بعض تلك الأحكام التي لا تنطبق على بناء تقل حروفه عن ثلاثة ، عمد إلى زيادة حرف ثالث ، وجمعت كالثلاثيات)) [٤٥].

فكلمة (يد) ثنائية ،وفي حال جمعها صارت ثلاثية ، بزيادة (ياء) ، فنقول : (أيدي) ، وهذه الياء الزائدة ، ليست أصلاً ، وإنما زيدت حين جمعت. وكلمة (دم) ثنائية ، ولكنها لا تخضع إلى القياس ، فإذا أريد جمعها ، تزاد (واو) ، لتكون ثلاثية ، وتجمع (دماء) ، بإبدال الهمزة من الواو ، لتطرفها بعد ألف (دماء) ، وفي حال النسب قالوا : (دموي) ، وكلمة (أخ) ثنائية وجمعها : (إخوة) ، و(إخوان) ، فزيدت الواو فيها ، لتصير ثلاثية بزيادة (الواو) [٤٦].

ويرى الدكتور (مهدي المخزومي) أن ((الكلمة العربية لا تبقى على حال، فهي تحتفظ بأصولها مجردة من أية زيادة حيناً ويزاد عليها بعض الحروف ، لتؤدي معاني جديدة ، بالإضافة إلى المعنى الذي تؤديه بأصولها الثلاثة حيناً آخر)) [٤٧].

فهناك صيغ مزيدة لتأدية معانٍ فرعية ، وتخرج عن الصيغة القياسية ، ومن الصيغ التي سمعت عن العرب :

١. صيغة أفعل :

ومن معاني الكلمات المنطوقة بهذه الصيغة (التعدية) ، والدخول في المكان أو الزمان ، نحو : أشام : إذا دخل الشام ، وأعرق : إذا دخل العراق ، وأصبح إذا دخل الصباح ، وأمسى إذا دخل المساء ، ومن معانيها أيضاً : الصيرورة ، كقول العرب : ألبن الرجل ، إذا صار ذا لبن ، وأزهر الروض ، إذا صار ذا زهر ، وأثمر الشجر : إذا صار ذا ثمر [٤٨].

٢. صيغة فَعَّلَ :

ومن معانيها (المبالغة) و (الكثرة) ، نحو قوله تعالى : ((وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ)) ﴿يوسف:٢٣﴾. وقطّفت الشجر.

ومن معانيها الشائعة نسبة المفعول به إلى صفة من الصفات ، نحو : جهّلت فلاناً ، أي : نسبته إلى الجهل ، وفسّقته ، أي : نسبته إلى الفسق. وتستعمل للتعبير عن الإزالة ، نحو : قشّرت التفاحة ، أي : أزلت عنها القشرة ، وتجيء

بمعنى (الصيرورة) ، نحو : روّض المكان ، أي صار روضاً ، ويجيء بمعنى (تصيير) ، نحو : (سبحان الذي ضوّء الأضواء) ، أي : جعلها أضواءً [٤٩].

٣. صيغة فاعل :

المشاركة أو المفاعلة ، ويعني هذا أن الفاعل والمفعول اشتركا في الحدث ، نحو : (ماشيت صديقي) ، اشترك المفعول به (الصديق) مع الفاعل (التاء) في الحدث ، وهو (المشي) ، ومن معانيها : هو (المبالغة) و (التكثير) ، كقولنا : ضاعفت الأجر ، أي : كثّرت أضعافه ، ويقال : ناعمه الله ، أي : أكثر النعمة له ، وتجيء بمعنى (الموالاة) ، نحو : كواليت الصوم وتابعته ، أي : أوليت ، واتبعت بعضه بعضاً[٥٠].

٤. صيغة انفعل :

وتأتي لمعنى واحد ، وهو (المطاوعة) ، نحو : قطّعته فانقطع ، وكسّرته فانكسر ، ويقصد بالمطاوعة هي قبول تأثير الغير [٥١].

٥. صيغة افتعل :

وتأتي هذه الصيغة للمطاوعة ، أي : لمطاوعة الثلاثي ، كعدلته فاعتدل ، وجمعته فاجتمع ولمطاوعة المضعف والثلاثي المهموز ، نحو : قرّبته فاقترب ، وأنصفته فانتصف ، ويأتي للتشارك ، نحو : اختصم زيد وعمرو ، أي : اختلفا، ويأتي للإظهار ، كقولنا : اعتذر واعتظم ، أي أظهر العذر ، والعظمة ، وتأتي للاجتهاد والطلب ، نحو : اكتسب واكتتب ، أي : اجتهد وطلب الكسب والاجتهاد [٥٢].

٦. صيغة تفاعل :

وتأتي للمشاركة ، نحو : تخاصم زيدٌ وسعيد ، وتأتي للتظاهر ، كقولنا : تناوم، وتغافل ، وتعامى ، أي : أظهر النوم والغفلة والعمى ، ولحصول الشيء تدريجياً ، نحو : تزايد النهر ، وتوارد المسافرون ، وتراجع العدو ، أي :

حصلت الزيادة شيئاً فشيئاً ، وقد تأتي لمطاوعة (فاعل) ، مثل : باعدته ، أي : أبعدته فتباعد وتابعته فتتابع[٥٣].

٧. **صيغة استفعل** :

إن لهذه الصيغة معاني كثيرة ، منها : الطلب ويكون الطلب حقيقة كاستغفرت الله ، أي : طلبت مغفرته ، أو مجازاً ، نحو : استخرجت الوتد ، أي : طلبت خروجه طلباً مجازياً ، وتأتي : للتحول والصيرورة ، كقولهم : (استنوق الجمل) ، أي : صار الجمل ناقة ، واستحجر الطين ، أي : صار حجراً. وللمصادفة كأن تقول : رأيت فلاناً فاستقبحته ، أي : صادفته قبيحاً ، وتأتي للاعتقاد ، اعتقاد صفة الشيء ، كاستحسنت فلاناً واستصوبته ، أي : اعتقدت حسنه وصوابه[٥٤].

الفعل :

ما كان على مثال (فَعَلَ) ، وهو الفعل الماضي ، ويدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمان الماضي ، ومن دلالته الزمنية : فهو يدل على وقوع الحدث في الماضي ، أي : القريب ، والبعيد ، والمتوسط. ويبنى على مثال (فَعَلَ) ، نحو : هطل ، قدم ، وعلى (فَعَّلَ) ، نحو : (علّم) ، وعلى (فاعل) ، نحو : (خالج) ، ويدل على وقوع الحدث في زمان مضى وانقطع ، وبناؤه : كان فعل ، كان قد فعل ، قد كان فعل ، كما يدل على وقوع الحدث في زمان متصل بالحاضر ، غير منقطع عنه ، وبناؤه : (قد فعل) ، نحو : قد قامت الصلاة ، أي : حان قيامها منذ قريب.

ما كان على (يفعل) ، وهو ما يسمى بالمضارع ، ويدل على وقوع الحدث في زمن المتكلم ، نحو : (يكتب الطالب محاضرته) ، أي : الآن [٥٥].

وقد يستعمل للدلالة على وقوع الحدث في المستقبل ، إذا سبق بالسين ، أو سوف ، نحو : سيكتب الطالب محاضرته ، أي : في المستقبل ، وإذا سبق بأداة نصب ، نحو : لن يهطل المطر ، أي : في المستقبل ، وقد يستعمل (يفعل) للدلالة على وقوع الحدث في الماضي ، إذا سبق بـ(لم) ، و (لما) ، نحو : لم

يهطل المطر ، ولما يهطل المطر ، فالفعلان يشيران إلى الزمان الماضي ، والفرق بين الجملتين ، أن الفعل في الجملة الأولى ، يدل على عدم هطول المطر في الماضي مطلقاً ، والثاني يدل : على عدم هطول المطر في الماضي المتصل بالحاضر(٥٦).

ما كان على وزن (فاعل) : وهو الذي يسمى عند البصريين باسم الفاعل، وعند الكوفيين بالفعل الدائم ، وهو فعل في معناه وفي استعمالاته ، ويدل على استمرار وقوع الحدث ودوامه ، وقد يدل على المستقبل ، وذلك إذا نون ، نحو : (أنا كاتبٌ رسالة) ، ومعنى هذا : إني سأكتبها ، وإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده ، نحو : (أخوك كاتبُ الرسالةِ أمس) ، ليست إضافة حقيقية ، ولا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً ، وتنوين اسم الفاعل ليس هو تنوين التنكير الخاص بالأسماء ، ولكنه يدل على معنى ، أو يدل على زمان المستقبل ، نحو : أخوك كاتبٌ رسالةً ، أي : في المستقبل(٥٧).

ومن أبنية الفعل ، ما دلَّ على طلب حدوث الفعل ، وهو (فعل الأمر) ، وله بناءان : بناء (افعلْ) ، نحو : اقرأ يا هذا ، وأكرمْ ضيفك ، واستقبلْ زائريك ، وشمّرْ عن ساعد الجد ، وجاهد في سبيل الله. وهناك بناء (فَعَالِ) ، نحو : تراكِ هذا ، أي : اتركْ هذا ، ونزالِ إلى الميدان ، أي انزلْ إلى الميدانَ ، ((وهذا الفعل ببناءيه لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض ، يواجه به المخاطب لاحداث مضمونه فوراً ، وكلا البناءين مطرد صوغه ، إلا أن البناء الأول : (افعلْ) ، يصاغ من الثلاثي ، نحو : اكتبْ درسك : من (كتب).

ومن الرباعي ، نحو : دحرجْ الكرة ، من (دحرجَ) ، ويصاغ من المجرد ، نحو : اذهبْ إلى السوق : من (ذهب) ، ومن المزيد ، نحو : سارعْ إلى فعل الخير : من سارعَ المزيد ، أكرمْ زائريك : من (أكرمَ) المزيد، قدّمْ مالديك : من (قدَّمَ) المزيد ، استفسرْ عن الخير : من (استفسرَ) المزيد))(٥٨).

والبناء الثاني : (فَعَالِ) ، فهو يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد في أغلب استعمالاته ، نحو : حذارِ أن تهمل واجبك ، فحذارِ اسم فعل قياسي من الفعل : (حَذِرَ) ، و(دَفَاعِ عن الوطن) ، (دفاعِ) من الفعل (دافعَ) ، و(نزالِ إلى الميدان) من الفعل : (نزلَ) ، و (تراكِ هذا) من الفعل : (تركَ)[٥٩].

أما بناء فعل الأمر ، فيبنى في الحالات الآتية :

أ. يبنى على السكون إذا لم يكن آخره حرف علة ، ولم يتصل به ضمير ، نحو : ادرس ، قمْ ، انهضْ ، اعتقدْ ، اكتبْ.

ب. حذف الآخر ، إذا كان آخره حرف علة : (الألف ، أو الواو ، أو الياء) ، نحو :

اخش الله يا رجل : من (يخشى).

أعدُ يا زيد : من (يعدو).

امضِ يا خالد : من (يمضي).

ج. إثبات الكتابة في آخره ، علامة للتثنية والجمع ، نحو : ادرسا بجد ، اكتبا دروسكما ، انهضوا مبكراً، اكتبوا دروسكم ، أو علامة للتأنيث ، نحو : اكتبي دروسك ، انهضي مبكراً.

وإن كان على (فعالِ) ، نحو : حذارِ ، تراكِ ، بدارِ ، دفاعِ ، نزالِ ، فهو مكسور أبداً[٦٠] ، ((وليس في فعل الأمر ، ببنائيه ، إسناد. أما هذه اللواحق التي تلحق بناء (افعلْ) من ألف ، أو واو ، أو ياء ، فعلامات تدل على المخاطبين ، نوعاً وعدداً [٦١].

المبنيات من الأسماء

ما ختم بألف لازمة ، وهو الاسم المقصور ، نحو : فتى ، ليلى ، سعدى ، مرتضى ، عصا ، رضا ، نقول : جاءت ليلى الشاعرة ، ومررت بليلى الشاعرة، وأكرمت ليلى الشاعرة. في الجملة الأولى : وقعت (ليلى) فاعلاً ، وحق الفاعل (الرفع) ، وفي الجملة الثانية : خفضت بالأداة ، لكونها مضافاً إليه ، ومن حق المضاف إليه الخفض ، وفي الثانية : وقعت مفعولاً به ، ومن

حقه النصب ، وقد جاءت في الأحوال الثلاثة - الرفع ، والنصب ، والجر – على حال واحدة ، لانتهائها بألف زائدة ، والألف صوت ساكن أبداً[٦٢].

ما جرى مجرى القوالب الثابتة بالتركيب ، نحو : (بيتَ بيتَ) في مثل : (أنت جارنا بيتَ بيتَ) ، أي : ملاصقاً ، ونحو : (حَيْصَ بَيْصَ) في قولهم : تركتهم في حيص بيص ، ونحو : شَذَرَ مَذَرَ في قولهم : تفرقوا شذر مذر ، ونحو : (أحد عشر إلى تسعة عشر) من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين، نحو : (زارني أحد عشر رجلاً ، ومررت بأحد عشر رجلاً ، ورأيت أحد عشر رجلاً) فـ(أحد عشر) في الجملة الأولى : فاعل ، وفي الجملة الثانية مضاف إليه بالأداة ، وفي الثالثة : مفعول به ، وهي على حال واحدة ، مفتوحة الجزأين ، لم يتغير آخرها بتعاقب المعاني الإعرابية عليها[٦٣].

ما كان على (فعالِ) علماً لمؤنث ، كقطامِ ، وحذامِ ، نحو : حضرت قطامِ ، سلمت على قطامِ ، وأكرمت قطامِ ، فكلمة (قطامِ) في الجمل الثلاث على حال واحدة مكسورة الآخر ، ومثلها : حذامِ ، نحو : زارتني حذامِ ، ومررت بحذامِ ، وساعدت حذامِ.

ما كان في وضع إذا جرى معه على الأصل في تغير آخره ، اختلط بموضوع آخر ، فلازم حال واحدة ، لا يختلط معها بغيره ، وذلك :

كالمنادى المفرد المعرفة ، نحو : يا خالدُ أقبل ، و يا رجلُ تعالَ ، ويا صديق هلمَّ ، ويا رجلان أقبلا ، ويا رجال أقبلوا[٦٤].

ويرى الدكتور (مهدي المخزومي) أن ((المنادى مركب لفظي ، يستخدم لتأدية غرض لغوي خاص ، وليس فيه إسناد ، ولا إضافة ، ولا مفعولية ، فحقه أن ينصب ، وإذا كان المنادى معرفة لم ينون ؛ لان التنوين علم التنكير ، فلو أريد إلى نصبه ، غير منون ، ولا مضاف لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض حالاته ، وذلك إذا قلبت فيه ياء المتكلم ألفاً ، ثم استغني عن الألف بالفتحة ، نحو : يا عمَّ ، بفتح الميم ، أي : يا عمي ، فلزم الضم اتقاء لمثل هذه الشبهة ، فيقال في ندائه غير مضاف : يا عمُّ أقبِلْ))[٦٥].

(قبلُ) و (بعدُ) المقطوعتان عن الإضافة لفظاً ، فانهما تلازمان الضم ، نحو قوله تعالى : ((لِلَّهِ الأَمرُ مِن قَبلُ وَمِن بَعدُ)) ، ((ومن حقهما... أن تخفضا ؛ لأنهما في حالة إضافة بالأداة ، ولكنهما جاءتا مضمومتين ؛ لأنهما لو خفضتا بالكسر ، وهما غير منونتين ، لاشتبه أمرهما بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت (ياؤه) تخفيفاً ، فلازمتا الضم ، اتقاء لمثل هذه الشبهة))(٦٦).

ملخص البحث :

حاول البحث أن يتناول بالدرس : النحو الوصفي ، وينحو منحىً وصفياً تقريراً ، ويكشف في مجال تيسير النحو عن أن النحاة المحدثين قد بالغوا في تناول هذه المشكلة ، وأن الحل يكمن في أمور تتمثل فيما يأتي :

١. أن يجري تعليم النحو في ظل نصوص لغوية ، وعلى وفق خطة زمنية محكمة ، على أن يتم ذلك دون مخالفات عن أصول قواعد النحو المعروفة.

٢. إعداد متخصصين في علم اللغة ، قديمه ، وحديثه ، ومعلمين أكفاء.

وفي مجال إنكار العلل والعوامل لم يكن إلا صدى لدعوات نادى بها نفر قليل من النحاة القدامى ، وأن المحدثين بلغوا – في فهمهم مقاصد هذه الدعوات – درجة الغلو ، فقد أشار البحث إلى أن ما انطوت عليه دعوة ابن مضاء القرطبي هو التخفف من العلل والعوامل لا إلغاؤها.

٣. بين البحث أن للعرب فضلاً كبيراً في البحث اللغوي ، ولاسيما في مجال الوصفية ، وقد وجدنا اللغويين منهم يأخذون بجوانب غير يسيرة منها ، أما المعيارية في ضوء أعمال اللغويين العرب فكانت واحدة من الأسباب التي حفظت للعربية صورتها المثلى التي استخلصت من كلام الفصحاء.

Abstract

So try this research that deals with the lesson: as descriptive, and action-oriented and descriptive report, reveals in the area as facilitation for that modern grammarians have exaggerated ate this problem, and that the solution lies in things is to come :

1- That is taught as under the provisions of the language, and the court according to the time plan, to be done without irregularities assets known rules of grammar .
2- Prepare specialists in linguistics, ancient and modern, and qualified teachers.

In the area of denial ills and factors not only echoes the calls advocated by a small number of grammarians veterans, and modernists reached - in their understanding of the purposes of these calls - degree hyperbole, the research indicated that the indications in the call I'm lit Qurtubi is Altkhvv ills and factors not canceled.

3- Find that the Arabs as well as significant in linguistic research, particularly in the field of metadata, and we have found them take aspects of linguists is easy, but in light of the standard Arab linguists was one of the reasons that preserved the Arab optimal image drawn from the words of eloquent.

هوامش البحث

(١) الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة ، بحث للدكتور (إبراهيم السامرائي) ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة الرابعة عشرة ، العدد : ٣٩ ، ١٩٩٠م : ١٨.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج : الدكتور عبده الراجحي لبنان، ١٩٨٦م : ٢٣.

(٣)النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج : ٢٩.

(٤) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : الدكتور علي زوين ١، ، بغداد ، ١٩٨٦م : ١٠ ، ١١.

(٥) النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج : ٣١.

المورفيم : اصغر وحدة لغوية ذات معنى ، فالمفردات المجردة (مورفيمات) ، وكذلك (أل) التعريف وكل من التغييرات الصرفية التي تطرأ على المفردات. ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : الدكتور نايف خرما ، الكويت ، ١٩٧٨م : ٨٢.

(٦) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٤٣.

(٧) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٠٠.

(٨)أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٠٧.

(٩) اللغة بين المعيارية والوصفية : الدكتور تمام حسان ، : ١١٥.

(١٠) المدخل إلى علم اللغة ومنهاج البحث اللغوي : الدكتور رمضان عبد التواب: ١٨٢.

(١١) مدخل إلى علم اللغة : د. محمد حسن عبد العزيز:١٢٥.
(١٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١٠٢ ، ١٠٣.
(١٣) مدخل إلى علم اللغة : د. محمد حسن عبد العزيز : ٢٠.
(١٤)مدخل إلى علم اللغة: د. محمد حسن عبد العزيز ١٢٦.
(١٥) أسس علم اللغة : ماريوباي ، ترجمة : احمد مختار عمر: ١٣٠.
(١٦) مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ،: ٣٥.
(١٧) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٤٩.
(١٨) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١١.
(١٩) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٤٧.
(٢٠) المصدر نفسه : ٤٨.
(٢١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : د. احمد مكي الأنصاري والعلوم: ٣٧٧ ، ٣٧٨.
(٢٢):أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : د. احمد مكي الأنصاري والعلوم ٣٧٨.
(٢٣) الخصائص:ابن جني ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي: ٢ : ٤٨٧.
(٢٤) فقه اللغة في كتب العربية : د. عبده الراجحي : ١٨١.
(٢٥) في حركة تجديد النحوو تيسيره في العصر الحديث : د. نعمة رحيم العزاوي ،: ٢٥.
(٢٦) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٤٧ ، ٤٨.
(٢٧) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج : ٥٥.
(٢٨) الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : د. شوقي ضيف : ٨٧.
(٢٩) إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ،: أ ، ب ، ج.
(٣٠) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : د. عبد الستار الجواري: ٩.
(٣١) المصدر نفسه : ٩
(٣٢) في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي : ١٨.
(٣٣) المصدر نفسه :
(٣٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٨.
(٣٥)في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٢.
(٣٦)في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢.
(٣٧) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : د. صاحب أبو جناح : ٣٥١.
(٣٨) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٢.
(٣٩) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : ٣٧٥.

(٤٠) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢٧٢.
(٤١)أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢٥٥.
(٤٢)أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢٧٢.
(٤٣)أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٢٧٢ ، ٢٧٣.
(٤٤) في النحو قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي : ١١.
(٤٥)في النحو قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي:١٢.
(٤٦)في النحو قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي: ١٢ ، ١٣.
(٤٧)في النحو قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي: ١٣.
(٤٨) الصرف : د. حاتم صالح الضامن ،: ٥٢-٥٥.
(٤٩) شرح شافية ابن الحاجب : الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد : ١: ٩٢-٩٦.
(٥٠) شذا العرف في فن الصرف : الشيخ احمد الحملاوي ،: ٢٨ ، ٢٩.
(٥١) شرح شافية ابن الحاجب : ١ : ١٠٨.
(٥٢) شذا العرف في فن الصرف : ٣٠.
(٥٣) شذا العرف في فن الصرف : ٣١ ، ٣٢.
(٥٤) الصرف : ٥٩ ، ٦٠.
(٥٥) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٨ ، والفعل زمانه وأبنيته :د. إبراهيم السامرائي : ٢٨.
(٥٦) الفعل زمانه وأبنيته : ٣٢ ، ٣٣.
(٥٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٢ ، ٢٣.
(٥٨)في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٤.
(٥٩)في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٥.
(٦٠) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٧.
(٦١)في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٧.
(٦٢)في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٨ ، ٢٩.
(٦٣) النحو الوافي : الأستاذ. عباس حسن: ١: ٢٨١.
(٦٤) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٩.
(٦٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٣٠.
(٦٦)المصدر نفسه:

قائمة المصادر و المراجع

١. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : د. أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، سلسلة نشر الرسائل الجامعية (٦) ، القاهرة ، ١٩٦٤م.

٢. إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.

٣. أسس علم اللغة : ماريوباي ، ترجمة : احمد مختار عمر ، منشورات جامعة طرابلس ، ليبيا ، ١٩٧٣م.

٤. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : الدكتور نايف خرما ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٨م.

٥. الخصائص : ابن جني ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان،٢٠٠٣م.

٦. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : د. صاحب أبو جناح ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٨م.

٧. الذاهب من مواد النحو القديم في العربية الحديثة ، بحث للدكتور (إبراهيم السامرائي) ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة الرابعة عشرة ، العدد : ٣٩ ، ١٩٩٠م.

٨. الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، ط١ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢م.

٩. شذا العرف في فن الصرف : الشيخ أحمد الحملاوي ، ط١، مؤسسة انتشارات أنوار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، قم المقدسة ، إيران ، ٢٠٠٣م.

١٠. شرح شافية ابن الحاجب : الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).

١١. الصرف : د. حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩١م.

١٢. الفعل زمانه وأبنيته :د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠م.

١٣. فقه اللغة في كتب العربية : د. عبده الراجحي ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م.

١٤. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : د. نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٩٥م.

١٥. في النحو العربي قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي ، ط٣ ، الرياض ، ١٩٨٥م.

١٦. في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٥م.
١٧. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ، ط٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
١٨. مدخل إلى علم اللغة : د. محمد حسن عبد العزيز ، القاهرة ، (د.ت).
١٩. المدخل إلى علم اللغة ومنهاج البحث اللغوي : د. رمضان عبد التواب ، ط٣ ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٧م.
٢٠. مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان ، الناشر الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٠م.
٢١. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : د. علي زوين ،ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٦م.
٢٢. النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج : د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م.
٢٣. النحو الوافي : الأستاذ. عباس حسن ، ط٣ ، انتشارات ناصر خسرو ، قم المقدسة ، إيران ، (د.ت).